

بخش عربى:

الإعجاز القرآنى (٤)

فى وجوه الإعجاز فى مختلف الآراء

آية الله الشيخ محمد هادى معرفة



٧. كلام القاضي عبد الجبار:

لقاضي القضاة عبد الحبار بن أحمد اله مكناته

انسامية فى عالم الاعتزال توفى سنة (٤١٥) كلام

تحقيقى اصولى حول إعجاز القرآن، بحث فيه بحثاً وافياً

عن وجه هذا الإعجاز و مبلغ دلالته على نبوة نبي

الاسلام على مدى الزمان، اقتضبنا منه مايلي:

قال: فإن قيل: و ما المعجز الذي ظهر على محمد؟

قلنا: معجزات كثيرة، من جملتها القرآن

فإن قيل: و ما وجه الإعجاز فى القرآن؟ قلنا: هو أنه

تحدى بمعارضة العرب، مع أنهم كانوا هم الغاية فى

الفصاحة، و المشارة إليهم فى الطلاقة و الدلاقة، و قرعهم

بالعجز عن الإتيان بمثله، فلم يعارضوه و عدلوا عنه،

لأوجه سوى عجزهم عن الإتيان بمثله.

ولا يمكنك أن تعرف صحّة هذه الجملة إلا إذا عرفت وجود محمد ﷺ وأنه قد ادعى النبوة، وظهر عليه القرآن، وسمع منه ولم يسمع من غيره، وأنه تحدّى العرب بمعارضته وقرعهم بالعجز عن الإتيان بمثله فلم يأتوا به، لالوجه سوى عجزهم وقصورهم عن الإتيان بمثله.

فمتى عرفت هذه الوجوه كلّها كنت عارفاً بنبوّة محمد ﷺ.

أما وجوده، وادعاء النبوة، وأنّ القرآن ظهر عليه، وسمع منه ولم يسمع من غيره، فمعلوم ضرورة، ولا مانع يمنع من حصول العلم بهذه الأشياء وما جانسها اضطراراً، فإنّ العلم بالملوك والبلدان ويكون المصنّفات منسوبة الى مصنّفها ضرورة.

وأما تحديه العرب بمعارضة القرآن، وتربيعة إياهم بالعجز عن ذلك، ففي أصحابنا من جعل العلم به ضرورياً، ومن جعله مكتسباً. قال: ليس المرجع بالتحديّ إلا أن يعتقد أنّ له مزية على غيره بسبب ما معه، وهذا كان حال النبي ﷺ مع القوم، فكان يعتقد أنّه خير الناس لمكان ما جاء به من القرآن، فكيف يمكن إنكار أنّه لم يتحدّاهم بمعارضته ولم يقرعهم بالعجز عن الإتيان بمثله؟

وأيضاً فكتاب الله تعالى مشحون بآيات التحديّ، و

هي مسموعة الآن والتحدّي قائم على وجه الدهر، وفي الفصحاء كثرة في هذه الأزمان، فيجب أن يأتوا بمثله. ومتى قالوا: أنّ الفصاحة تناقصت الآن كالشعر، قلنا: إن أمكن أن يقال ذلك في الشعر فلا يمكن في الفصاحة، ففي خطباء هذه الأزمنة من لا يداني كلامه كلام أفصح فصيح في ذلك الزمان. فهذا وأصل بن عطاء ربّما تفي خطبة من خطبه بكثير من كلام فصحاء أولئك العرب. و هذا أبو عثمان عمرو بن عبّيد، ففصل من كلامه ربّما يزيد على كلام أبيهم كلاماً وأجزلهم لفظاً وأفصحهم لساناً، فكيف يصحّ ما ذكرتموه؟

وأما ترك العرب معارضة القرآن، وعدولهم عنه الى المقاتلة، فظاهر أيضاً، فإنّهم حين أحسوا من أنفسهم العجز عن الإتيان بمثل القرآن، تركوه الى المقاتلة، وذلك يؤذن بعجزهم عن ذلك، وإلا فالعاقل إذا أمكنه دفع خصومه بأيسر الأمرين لا يعدل عنه الى أصعبهما.

فإن قيل: ومن أين أنّهم تركوا المعارضة ولم يعارضوه البتة؟ قيل له: إنّهم لو عارضوه لكان يجب أن ينقل إلينا معارضتهم، فإنّه لا يجوز في حادثتين عظيمتين تحدّثان معاً، وكان الداعي الى نقل احدهما كالداعي الى نقل الأخرى، أن تخض احدهما بالنقل، بل الواجب أن تنقل جميعاً أو لاتنقل، فأما أن تنقل احدهما دون الأخرى فلا.

ولا يمكن إنكار ماقلناه من أن الداعي الى نقل أحد الحادئين كالداعي الى نقل الآخر، بل لوقيل: أن الداعي الى نقل المعارضة أقوى لكان أولى، إذ المعارضة منا يتقلها المخالف والموافق، المخالف يتقله ليرى الناس أن فيه إبطال حجة محمد ﷺ والموافق يتقله ليتكلم عليه وبيّن أن ذلك ليس من المعارضة في شيء.

ويزيد ما ذكرنا وضوحاً، أنهم نقلوا من المعارضات ماهي ركيكة كمعارضة مسيلمة وغيره، فلولا أن دواعيهم كانت متوفرة الى ذلك، كان لا يتقل إلينا هذه المعارضة على ركنها.

قال: و بعد، فإن المعارضة لو كانت لكانت هي الحجّة، وكان القرآن هو الشبهة، والله تعالى لا يجوز أن يسلط علينا الشبهة على وجه لا سبيل لنا الى حلها، ويمكن من إخفاء الحجّة على حدّ لا يمكن الظفر بها، بل كان يجب أن يقوي الدواعي الى نقل المعارضة أن لو وقعت، فلما لم يفعل، دلنا ذلك على أنها لم تقع البتة، وأن ذلك تمن.

فإن قيل: إن ما ذكرتموه يبيّن على أن العرب كانوا حريصين على ابطال أمره وتوهين شأنه، وكان لم يمكنهم إلا بالمعارضة، ونحن لانسلم ذلك.

قيل له: إن ذلك معلوم بالاضطرار، فمعلوم أن النبي ﷺ ادعى منزلة رفيعة عليهم، وهم كانوا في

غاية الأنفة والحمية والإباء، فكيف لم يحرصوا والحال هذه على ابطال أمره ورفع حجته أن لو قدروا! فإن قيل: لعل القوم لم يعلموا طريقة المعارضة والحجاج، ولو علموا ذلك، فلعلهم لم يعلموا أن أمره يبطل بالمعارضة!

قيل له: أما الأول فلا يصح، لأن المعارضة كانت عاداتهم، ولهذا لم يأت شاعر بتقصيدة فيما بينهم إلا وشاعر آخر يعارضه أو رام معارضته، وهذا معلوم من حال شعرائهم، نحو امرئ القيس وعلقمة وأشباههما.

وأما الثاني، فباطل أيضاً، لأن كل أحد يعلم أن خصمه إذا أتاه بأمر، وادعى لمكانه منزلة عظيمة عليه، وتحذاه بمعارضته، فإنه متى عارضه فقد أبطل دعواه، وهذا ممّا لا يخفى على الصبيان في مباراتهم بأمثال الطفرة وأشالة الحجر ونحوهما، فكيف على دهاة العرب! فإن قيل: إنهم أرادوا استتصاليه بالمقاتلة. قلنا: لولا عجزهم عن المعارضة لما أرادوا استتصاليه، لأنهم لو قدروا على المعارضة كانت أسهل عليهم في استتصاليه وإسقاطه من مكانه في العرب المكان الذي كان. ولا يليق بالعاقل العدول عن الأمر السهل الى الأمر الصعب، وقد كانت المعارضة التي كانت عندهم - بزعمهم - بمنزلة الأكل والشرب والقيام والنعوذ.

فإن قيل: لعلهم إنما قاموا بالمقاتلة دون المعارضة،

لابطال دعواه و حسم مادّته، إذ ربّما لاتنقطع مادّته بالمعارضة، و أنّ الخلاف يبقی، و يكون الناس بين رجلين: رجل له و رجل عليه، فتطول المنازعة و لاتنقطع.

قيل لهم: إنّ هذا لو كان صارفاً عن معارضة القرآن، فليكن صارفاً عن سائر المعارضات الشرعية التي كانت متداولة عندهم، إذ يكون الناس بين متعصب لهذا و متعصب لذلك، فليمسكوا عن المعارضة رأساً!

فإن قيل: لعلهم أخطؤوا في العدول الى المحاربة، كما أخطؤوا في عبادة الأصنام عن عبادة الله تعالى. قيل له: إنّما أخطأتم أنتم في القياس، لأنّ ذلك أمر نظري يستدرك بطريقة الاستدلال و الاستنباط، ممّا يمكن فيه الخطأ. و ليس حال المعارضة كذلك، فإنّه ضروري لا يتصور فيه الخطأ فإن قيل: إنّما تركوا المعارضة، لاشتمال القرآن على قصص كانوا يجهلون أمثالها.

قيل له: القرآن مشتمل على كثير من أنواع الكلام، فلو كانت المعارضة ممكنة لهم لأنّوا بسائر أنواع الكلام و جعلوها معارضة للقرآن. على أنّه كان بإمكانهم أن يصنعوا من عندهم قصصاً و يكسونها من العبارات الجيدة العظيمة الجزلة ما يقارب القرآن في الفصاحة و يدانيه فيلبس الحال فيه.

و أيضاً فإنّ القرآن قد تحدّى اليهود أيضاً، و فيهم العلماء بالأخبار و العارفون بالأقاصيص كما أنّ العرب كانوا قد بعثوا الى الفرس يطلبون منهم القصص، نحو قصة رستم و اسفنديار، و جمعوا من ذلك شيئاً كثيراً لكنّهم عجزوا في النهاية أن يجعلوه معارضة للقرآن.

فإن قيل: عجز العرب عن معارضته، لعلّه كان من جهة أن القرآن كان من كلام محمد ﷺ و كان متقدماً في الفصاحة على جميع العرب، و لهذا قال: «أنا أفصح العرب».

قيل له: ليس الأمر على ما ظننت، فإنّه يستحيل فيمن نشأ بين جماعة يتعاطون البلاغة و يتباهون بالفصاحة، أن يتعلمها و يأخذها منهم، ثم يبلغ فيها حدّاً لا يوجد في كلام واحد منهم، بل في كلام جماعتهم، فصل يساوي كلامه في الفصاحة أويديانية أو يقرب منه أو يشبهه الحال فيه!

فإن قيل: هب أنّ القرآن معجزة، و أنّ العرب علموا إعجازه، لعلمهم بأنّه قد تناهى في الفصاحة حدّاً. و أنّهم فباي طريق علمتم معناه فيه، يا معشر العجم!

قلنا: إنّ العلم بذلك على وجهين: أحدهما علم تفصيل، و الآخر علم جملة، و العرب علموا ذلك على سبيل التفصيل، و نحن فقد علمناه على سبيل الجملة. و طريقته: هو أنّ محمداً ﷺ تحدّى العرب بمعارضته،

فلم يمكنهم الإتيان بمثله فلو لا كونه معجزاً دالاً على نبوته، وإلا لما كان ذلك كذلك. (١)

٨. كلام الشيخ الطوسي:

و للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، شيخ الطائفة، (توفي سنة ٤٦٠) تحقيق مستوفٍ بشأن إعجاز القرآن، أورده في كتابه (الاقتصاد) الذي وضعه على أسس علم الكلام وحقق فيه أصول العقيدة على مباني الإسلام، نذكر منه ما ملخصه:

قال: الاستدلال على صدق النبوة بالقرآن يتم بعد بيان خمسة أمور:

- ١- إنه ظهر بمكة وادعى النبوة.
- ٢- إنه تحدى العرب بهذا القرآن.
- ٣- إنه لم يعارضه في وقت من الأوقات.
- ٤- وكان ذلك لعجزهم عن المعارضة.

٥- وإن هذا كان لتعذر خرق العادة. فإذا ثبت ذلك أجمع دل على أن القرآن معجز، سواء كان لفصاحته البالغة أم لأن الله صرفهم عن ذلك. وأي الأمرين ثبت ثبت نبوته ﷺ.

أما ظهوره بمكة وادعاؤه النبوة فضروري. وكذا ظهور القرآن على يده وتحديه للعرب أن يأتوا بمثله، لأنه صريح القرآن في مواضع عديدة.

وأما أنه لم يعارض فلائته لو كان عورض لوجب أن يُنقل، و لو نُقِلَ لَعَلِمَ، لأن الدواعي متفرقة الي نقله، و لأن المعارض لو كان لكان هو الحجّة دون القرآن، و نقل الحجّة أولى من نقل الشبهة.

و الذي يدعو الي المعارضة - لو امكنت - و نُقِلَها هو طلب التخليص ممّا أزموا به من ترك أديانهم و مفارقة عاداتهم و بطلان ما ألفوه من الرئاسات، و لذلك نقلوا كلام مسيلمة و الأسود العنسي و طليحة مع ركاكته و سخافته و بعده عن دخول الشبهة فيه.

و لا يمكن دعوى الخوف من أنصاره و أتباعه، إذ لا موجب للخوف مع ضعف المسلمين بمكة و على فرضه فلا يمنع نقله استساراً، أو في سائر البلاد النائية كالروم و الحبشة و غيرها، كما نقل هجاؤهم و سبهم و كان أفحش و كان أدعى للخوف إن كان.

و إذا ثبت أنهم لم يعارضوه، فإنما لم يعارضوه للعجز، لأن كل فعل لم يقع مع توفر الدواعي لفاعله و شدة تداعيه عليه، قطعنا على أنه لم يفعل للتعذر. و قد توفرت دواعي العرب الي معارضته فلم يفعلوها، و قد تكلفوا المشاق من أجله، فقد بذلوا النفوس و الأموال و ركبوا الحروب العظام و دخلوا القتن، طلباً لإبطال أمره، فلو كانت المعارضة ممكنة لهم لما أختاروا الصعب على السهل، لأن العاقل لا يترك الطريق السهل، و يسلك

الطريق الوعر الذي لا يبلغ معه الغرض، إلا أن يختل عقله أو يسفه رأيه، والقوم لم يكونوا بهذه الصفة.

وليس لأحد أن يقول: إنهم اعتقدوا أن الحرب أنجح من المعارضة فلذلك عدلوا إليها. وذلك أن النبي ﷺ لم يدع النبوة فيهم بالغبلة والقهر، وإنما ادعى معارضة مثل القرآن، ولم يكن احتمال حرب إذ ذاك. ثم مع قيام الحرب كانوا في الأغلب مغلوبين مقهورين، فكان يجب أن يقوموا بالمعارضة، فإن انجعت والآعدوا إلى الحرب.

فإن قالوا: خافوا أن يلتبس الأمر فيظن قوم أنه ليس مثله. قيل: قد حصل المطلوب، لأن الاختلاف حينذاك يوجب الشبهة، فكان أولى من الترك الذي يقوى معه شبهة العجز.

وليس لهم أن يقولوا: لم تتوفر دواعيهم إلى ذلك. لأنهم تحمّلوا المشاق، والعاقلة لا يتكلّف ذلك إذا لم تتوفر دواعيه إلى إبطال دعوى خصمه.

فإن قالوا: إنّما لم يعارضوه، لأنّ في كلامهم ما هو مثله أو مقاربه. قلنا: هذا غير مسلم. وعلى فرض التسليم فإن التحذير وقع لعجزهم فيما يأتي، فلو كان في كلامهم مثله فهو أبلغ لعجزهم في تحقّق التحذير بالعجز عن الإتيان بمثله في المستقبل.

فإن قيل: واطأه قوم من الفصحاء. قيل: هذا باطل،

لأنّه كان ينبغي أن يعارضه من لم يواطئه، فإنّهم وإن كانوا أدون منهم في الفصاحة، كانوا يتقدرون على ما يقاربه - على الفرض - لأنّ التفاوت بين الفصحاء لا ينتهي إلى حدّ يخرق العادة. على أنّ الفصحاء المعروفين والبلغاء المشهورين في وقته، كلّهم كانوا منحرفين عنه، كالأعشى الكبير الذي في الطبقة الأولى ومن أشبه مات على كفره، وكعب بن زهير، أسلم في آخر الأمر، وهو في الطبقة الثانية، وكان من أعدى الناس له ﷺ وليدين ربيعة، والناطقة الجعدي من الطبقة الثالثة، أسلما بعد زمان طويل، ومع ذلك لم يحظيا في الإسلام بطائل. على أنّه لو كان لكان ينبغي أن يوافقوه على ذلك ويقولون له: الفصحاء المبرزون واطؤوك وافتقوك، فإنّ الفصحاء في كلّ زمان لا يخفون على أهل الصناعة.

فإن قيل: لم لا يكون النبي ﷺ وهو أفصح العرب، قد تأتّى منه القرآن، وتعدّر على غيره، أو عمله في زمان طويل فلم يتمكّنوا من معارضته في زمان قصير؟

قيل: هذا لا يتوجّه على من يقول بالصرفة، لأنّه يجعل صرف همهم عن ذلك دليلاً على الإعجاز، ولو فرض تمكّنهم من المعارضة.

وأما من قال: إنّ جهة الإعجاز في الفصاحة و

البيان، فإن كون النسي ﷺ أفصح، لا يمنع من أن يقارنوه أو يدانوه، كما هو المتعارف بينهم في المعارضة ومقارضة الشعر. على أن العرب لم يتفوّهوا بذلك و لم يقولوا له: أنت أفصحنا، فلذلك يتعذّر علينا ما يتأتى منك. و أما احتمال التعمّل فباطل، لأنّه ﷺ عارضهم في مدة طويلة أكثر من عشرين عاماً يتحدّاهم طول المدّة.

قال: و إذ قد ثبت أنّ القرآن معجز، لم يضرنا أن لا نعلم من أيّ جهة كان إعجازه، غير أنّا نؤمّي الى جملة من الكلام فيه.

كان المرتضى علي بن الحسين الموسوي رحمته الله يختار أن جهة إعجازه الصّرفة و هي: أن الله تعالى سلب العرب العلوم التي كانت تتأتى منهم بها الفصاحة التي هي مثل القرآن متى راموا المعارضة، و لو لم يسلبهم ذلك لكان يتأتى منهم. و بذلك قال النّظام و أبو إسحاق النصيبي أخيراً.

و قال قوم: جهة الإعجاز الفصاحة المفرطة التي خرقت العادة من غير اعتبار النظم، و منهم من اعتبر النظم و الأسلوب مع الفصاحة، و هو الأقوى.

و قال قوم: هو معجز لاختصاصه بأسلوب مخصوص ليس في شيء من كلام العرب.

و قال قوم: تأليف القرآن و نظمه متسحيل من

العباد، كاستحالة الجواهر و الألوان.

و قال قوم: كان معجزاً لما فيه من العلم بالغائبات. و قال آخرون: كان معجزاً لارتفاع الخلاف و التناقض فيه، مع جريان العادة بأنّه لا يخلو كلام طويل من ذلك.

و أقوى الأقوال عندي قول من قال: إنّما كان معجزاً خارقاً للعادة لاختصاصه بالفصاحة المفرطة في هذا النظم المخصوص، دون الفصاحة بانفرادها، و دون النظم بانفرادها، و دون الصرفة.

و إن كنت نصرت في شرح الجمل (٢) القول بالصرفة، على ما كان يذهب إليه المرتضى رحمته الله من حيث شرحت كتابه، فلم يحسن خلاف مذهبه.

قال: و الذي يدلّ على ما قلناه و اخترناه: أنّ التحديّ معروف بين العرب بعضهم بعضاً، و يعتبرون في التحديّ معارضة الكلام بمثله في نظمه و وصفه، لأنّهم لا يعارضون الخطب بالشعر و لا الشعر بالخطب، و الشعر لا يعارضه أيضاً إلّا بما كان يوافقه في الوزن و الروي و الثقافية، فلا يعارضون الطويل بالرجز، و لا الرجز بالكامل، و لا السريع بالمتقارب، و إنّما يعارضون جميعاً أو صافه.

فإذا كان كذلك، فقد ثبت أنّ القرآن جمع الفصاحة المفرطة و النظم الذي ليس في كلام العرب مثله، فإذا

عجزوا عن معارضته، فيجب أن يكون الاعتبار بهما. فأما الذي يدل على اختصاصها بالفصاحة المفرطة، فهو أن كل عاقل عرف شيئاً من الفصاحة يعلم ذلك، و إنما في القرآن من الفصاحة ما يزيد على كسلّ فصيح، و كيف لا يكون كذلك و قد وجدنا الطبقة الأوّلة قد شهدوا بذلك و طربوا له، كالوليد بن المغيرة و الأعشى الكبير و كعب بن زهير و لبيد بن ربيعة و النابغة الجعدي، و دخل كثير منهم في الإسلام ككعب و النابغة و لبيد، و همّ الأعشى بالدخول في الإسلام فمنعه من ذلك أبو جهل و فرّعه، و قال: إنّه يحرم عليك الأتبيين الزنا و الخمر. فقال له: أما الزنا فلا حاجة لي فيه، لأنّي كبرت، و أما الخمر فلا صبر لي عنه، و انظر فأنته المنية و اخترم دون الإسلام.

والوليد بن المغيرة تحيّرت حين سمعه، فقال: سمعت الشعر و ليس بشعر، و الرجز و ليس برجز، و الخطب و ليس بخطب، و ليس له اختلاج الكهنة. فقالوا له: أنت شيخنا، فإذا قلت هذا ضعف قلوبنا، فنكّر و قال، قولوا: هو سحر، معاندة و حسداً للنبي ﷺ، فأنزل الله تعالى هذه الآية «إِنَّهُ فَكَّرَ وَ قَدَّرَ. فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ - الي قوله - إن هذا الأسيخو يؤثّر»^(٣). فمن دفع فصاحة القرآن لم يكن في حيّز من يكلم! و أما اختصاصه بالنظم فمعلوم ضرورة، لأنّه مدرّك

مسموع، و ليس في شيء من كلام العرب ما يشبه نظمه، من خطبة أو شعر على اختلاف أنواعه و صفاته. فاجتماع الأمرين منه لا يمكن دفعهما...^(٤).

٩. كلام القطب الراوندي:

وللمولى قطب الدين أبي الحسن سعيد بن هبة الله الراوندي (توفي سنة ٥٧٣) بحث مستوفى عن إعجاز القرآن، أتى على جوانبه بيان كافي شافٍ على أسلوب الكلام القديم، وأورده في الباب الثامن عشر من كتابه (الخرائج) الذي خصّصه بذكر المعجزات، و خصّ هذا الباب بأهم المعجزات القرآن العظيم. و قد أورده العلامة المجلسي بطوله في موسوعته الكبرى (بحار الأنوار - كتاب القرآن)^(٥) حيث الوفاء و الاستيفاء. و فيما يلي قبسات منه:

قال: اعلم أن كتاب الله المجيد ليس مصدقاً لنبى الرحمة خاتم النبيين فقط، بل هو مصدق لسائر الأنبياء و الأوصياء قبله، و سائر الأوصياء بعده، جملة و تفصيلاً. و ليس جملة الكتاب معجزة واحدة، بل هي معجزات لا تحصى، لأن أقصر سورة فيه إنما هي الكوثر^(٦)، و فيها إعجاز من جهتين: أحد هما: أنّه قد تضمّن خبراً عن الغيب قطعاً قبل وقوعه، فوقع كما أخبر عنه من غير خلف فيه، و هو قوله: «إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ»^(٧) لما قال

قائلهم: أنَّ محمداً رجل صنوبر^(٨) فإذا مات انقطع ذكره، ولا خلف له يبقى به ذكره، فعكس ذلك على قائله، وكان كذلك.

والثاني من طريق نظمه، لأنَّه على قلة عدد حروفه، وقصر آيه، يجمع نظماً بديعاً، وأمرأً عجيباً؛ وبشارة للرسول، وتعبداً للعبادات، بأقرب لفظ وأوجز بيان.

ثم أن السور الطوال متضمنة للإعجاز من وجوه كثيرة نظماً وجزالة وخبراً عن الغيوب، فلذلك لا يجوز أن يقال: إنَّ القرآن معجز واحد ولا ألف معجز، ولا اضعاقه، فلذلك خطأ قول من قال: أنَّ للمصطفى ﷺ ألف معجز أو ألفي معجز، بل يزيد ذلك عند الإحصاء على الألوف.

ثم الاستدلال في أن القرآن معجز، لا يستم إلا بعد بيان خمسة أشياء:

أحدها: ظهور محمد ﷺ وادعاؤه أنَّه مبعوث الى الخلق ورسول إليهم.

وثانيها: تحديده العرب بهذا القرآن الذي ظهر على يديه، وادعاؤه أنَّ الله أنزله عليه وخصه به.

وثالثها: أنَّ العرب مع طول المدَّة لم يعارضوه.

ورابعها: أنَّه لم يعارضوه للتعدُّر والعجز.

وخامسها: أنَّ هذا التعدُّر خارق للعادة.

فإذا ثبت ذلك، فإمَّا أن يكون القرآن نفسه، معجزاً خارقاً للعادة بفضاحته، ولذلك لم يعارضوه، أو لأنَّ الله صرفهم عن معارضته ولولا الصرف لعارضوه، وأي الأمرين ثبت صحَّت نبوته ﷺ لأنَّ الله تعالى لا يصدِّق كاذباً، لا يخرق العادة لمبطل.

وأما ظهوره ﷺ بمكة ودعاؤه الى نفسه، فلا شبهة فيه، بل هو معلوم ضرورة لا ينكره عاقل و ظهور هذا القرآن على يده أيضاً معلوم ضرورة، والشك في أحدهما كالشك في الآخر.

وأما الذي يدلُّ على أنَّه ﷺ تحدَّى بالقرآن، فهو أنَّ معنى قولنا أنَّه تحدَّى، أنَّه كان يدعي أنَّ الله تعالى خصه بهذا القرآن وأنبأه به، وأنَّ جبرئيل ﷺ أتاه به، وذلك معلوم ضرورة، لا يمكن لأحد دفعه. وهذا غاية التحدي، في المعنى.

وأما الكلام في أنَّه لم يعارض، فلأنَّه لو عارض لوجب أن ينقل، ولو نقل لعلم، كما علم نفس القرآن. فلما لم يعلم، دلَّ على أنَّه لم يكن.

وإنَّما قلنا: أنَّ المعارضة لو كانت لوجب نقلها، لأنَّ الدواعي متوفرة على نقلها، ولأنَّها - حينذاك - تكون الحجَّة والقرآن شبهة، لو كانت، ونقل الحجَّة أولى من نقل الشبهة.

وأما الذي نعلم به أنَّ جهة انتفاء المعارضة التعدُّر

لاغير، فهو أن كل فعل ارتفع عن فاعله مع توفّر دواعيه إليه، علم أنه ارتفع للتعدّر. ولهذا قلنا أن هذه الجواهر والأكوان ليست بمقدورنا. وخاصّة إذا علمنا أن الموانع المعقولة مرتفعة كلّها. فيجب أن نقطع على أن ذلك من جهة التعدّر لاغير.

وإذا علمنا أن العرب تُحدّوا بالقرآن فلم يعارضوه مع شدة حاجتهم الى المعارضة، علمنا أنهم لم يعارضوه للتعدّر لاغير. وإذا ثبت كون القرآن معجزاً وأن معارضته تعدّرت لكونه خارقاً للعادة، ثبت بذلك نيّوته المطلوبة.



ثم إن القرآن معجز، لأنّه ﷺ تحدّى العرب بمثله، وهم النهاية في البلاغة، وتوفّرت دواعيهم الى الإتيان بما تحدّاهم به، ولم يكن لهم صارف عنه ولا مانع منه، ولم يأتوا به. فعلمنا أنهم عجزوا عن الإتيان بمثله.

وإنما قلنا: أنّه ﷺ تحدّاهم به؛ لأنّ القرآن نفسه يتضمّن التحديّ كقوله تعالى: «فأتوا بسورةٍ من مثله»، معلوم أن العرب في زمانه وبعده كانوا يتبارون بالبلاغة ويفخرون بالفصاحة، وكانت لهم مجاميع يعرضون فيها شعرهم، وحضر زمانه من يعدّ في الطبقة الأولى كالأعشى وليد وطفرة، وزمانه أوسط الأزمنة

في استعمال المستأنس من كلام العرب، دون الغريب الوحشي الثقيل على اللسان، فصحّ أنهم كانوا الغاية في الفصاحة.

وإنما قلنا: اشتدّت دواعيهم الى الإتيان بمثله، فإنّه تحدّاهم ثم قرّعهم بالعجز عنه بقوله تعالى: «قُلْ لَيْسَ اجتمعت الإنس والجنّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً» وقوله تعالى: «فإن لم تفعلوا ولنّ تفعلوا».

فإن قيل: لعلّ صارفهم هو قلة احتفالهم به أو بالقرآن، لانحطاطه في البلاغة قلنا لاشبهة أنّه ﷺ كان من أوسطهم في النسب، وفي الخصال المحمودة حتى سمّوه الأمين الصدوق، وكيف لا يحتفلون به وهم كانوا يستعظمون القرآن حتى شهروه بالسحر ومنعوا الناس من استماعه، لنأ يأخذ بمجامع قلوب السامعين، فكيف يرغبون عن معارضته! (٩)

وأما وجه إعجاز القرآن فقد اختلف المتكلّمون في جهة إعجازه على سبعة أوجه فأول ما ذكر من تلك الوجوه: ما اختاره المرتضى، وهو أن وجه الإعجاز في القرآن أن الله صرف العرب عن معارضته، وسلبهم العلم بكيفيّة نظمه وفصاحته، وقد كانوا لولا هذا الصرف قادرين على المعارضة متمكّنين منها.

والثاني: ما ذهب إليه الشيخ المفيد (١٠) وهو أنّه إنّما

كان معجزاً من حيث اختصّ برتبة في الفصاحة خارقة للعادة. قال: لأنّ مراتب الفصاحة إنّما تتفاوت بحسب العلوم التي يفعلها الله في العباد، فلا يمتنع أن يجري الله العادة بقدر من العلوم فيقع التمكين بها من مراتب في الفصاحة محصورة متناهية، ويكون مازاد على ذلك زيادة غير معتادة، معجزاً خارقاً للعادة.

و الثالث: وهو ما قال قوم: إنّ إعجازه من حيث كانت معانيه صحيحة مستمرة على النظر و موافقة للعقل.

و الرابع: أنّ جماعة جعلوه معجزاً من حيث زال عنه الإختلال و التناقض على وجه لم تجر العادة بمثله. و الخامس: أنّه يتضمّن الاخبار عن الغيوب. و السادس: إختصاصه بنظم مخصوص مخالف للمعهود.

و السابع: ما ذكره أكثر المعتزلة: أنّ تأليف القرآن و نظمه معجزان، لا لأنّه تعالى أعجز عنهما بمنع خلقه في العباد، و قد كان يجوز أن يرتفع فيقدر عليه، لكن محال وقوعه منهم كاستحالة إحداث الأجسام و الألوان، و إبراء الأكمه و الأبرص من غير دواء. قال: و لو قلنا: إنّ هذا الوجوه السبعة كلّها وجوه إعجاز القرآن على وجه دون وجه، لكان حسناً.

ثم أخذ في بيان الاستدلال على هذه الأوجه، حسبما ذكره القائلون بها:

قال: واستدل المرتضى عليه السلام على أنّه تعالى صرفهم عن المعارضة، و أنّ العدول عنها كان لهذا، لأنّ فصاحة القرآن خرقت عاداتهم، بأنّ الفضل بين الشيعين إذا أكثر، لم تقف المعرفة بحالها على ذوي القرائح الذكيّة، بل يغني ظهور أمريهما عن الرؤية بينهما، و هذا كما لا يحتاج الى الفرق بين الخرزّ و الصوف الى أخذق البرّازين، و إنّما يحتاج الى التأمل، الشديد التقارب الذي يشكل مثله.

و نحن نعلم إنّنا على مبلغ علمنا بالفصاحة، نفرّق بين شعر امرى القيس و شعر غيره من المحدثين، و لا نحتاج في هذا الفرق الى الرجوع الى من هو الغاية في علم الفصاحة، بل نستغني معه عن الفكرة، و ليس بين الفاضل و المفضول من اشعار هؤلاء و كلام هؤلاء قدر ما بين الممكن و المعجز، و المعتاد و الخارج عن العادة. و إذا استقر هذا، و كان الفرق بين سور المفصل و بين أفصح قصائد العرب غير ظاهر لنا الظهور الذي ذكرناه، و لعلّه إن كان ثم فرق فهو ممّا يقف عليه غيرنا و لا يبلغه علمنا، فقد دلّ على أنّ القرم صرفوا عن المعارضة و أخذوا عن طريقها.

قال: والأشبه بالحقِّ والأقرب إلى الحجّة - بعد ذلك القول - قول من جعل وجه إعجاز القرآن خروجاً عن العادة في الفصاحة، فيكون مازاد على المعتاد معجزاً، كما أنه لما أجرى الله العادة في القدرة التي يمكن بها من ضروب أفعال الجوارح، كالطفو بالبحر و حمل الجبل، فإنها إذا زادت على ماتأتي العادة، كانت لاحقة بالمعجزات، كذلك القول هاهنا.

ثم إن هؤلاء الذين قالوا: إن جهة إعجاز القرآن الفصاحة المفرطة التي خرقت العادة صاروا صنفين:

منهم من اقتصر على ذلك ولم يعتبر النظم، و منهم من اعتبر مع الفصاحة النظم المخصوص، و قال الفريقان: إذا ثبت أنه خارق للعادة بفصاحته، دل على نبوته...

و أما القول الثالث والرابع فكلاهما مأخوذ من قوله تعالى: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^(۱۱) فحمل الأولون ذلك، على المعنى، والآخرون على اللفظ. والآية مشتملة عليهما عامة، و يجوز أن يكون كلا القولين معجزاً على بعض الوجوه، لارتفاع التناقض فيه، والاختلاف فيه، على وجه مخالف للعادة.

و أما من جعل جهة إعجازه ما تضمنته من الإخبار عن الغيوب، فذلك لاشك أنه معجز، لكن ليس هو الذي قصد به التحدي، لأن كثيراً من القرآن خال من الإخبار

بالغيب، والتحدّي وقع بسورة غير معيّنة.

و أما الذين قالوا: إنّما كان معجزاً لاختصاصه بأسلوب مخصص، ليس بمعهود، فإنّ النظم دون الفصاحة، لا يجوز أن يكون جهة إعجاز القرآن على الإطلاق، لأن ذلك لا يقع فيه التفاضل، و في ذلك كفاية، لأن السابق إلى ذلك لابد أن يقع فيه مشاركة لمجرى العادة كما تبين.

و أما من قال: إنّ القرآن نظمه و تأليفه مستحيلان من العباد، كخلق الجواهر والألوان فتقولهم به على الإطلاق باطل، لأن الحروف كلّها من مقدورنا، والكلام كلّه يتركب من الحروف التي يقدر عليها كلّ متكلم، و أما التأليف فإطلاقه مجاز في القرآن، لأن حقيقته في الأجسام، و إنّما يراد من القرآن حدوث بعضه في أثر بعض، فإن أريد ذلك فهو إنّما يتعدّر لفقد العلم بالفصاحة و كيفة إيقاع الحروف، لأن ذلك مستحيل، كما أنّ الشعر يتعدّر على العجم لعدم علمه بذلك، لأنه مستحيل منه من حيث القدرة، و متى أريد استحالة ذلك بما يرجع إلى فقد العلم فذلك خطأ في العبارة دون المعنى.^(۱۲)

و أما القائلون بأنّ إعجازه الفصاحة، قالوا: إنّ الله جعل معجزة كلّ نبيّ من جنس ما يتعاطاه قومه، فقد كان

فإذا كان إعجاز القرآن من حيث الفصاحة، فإنّ العجم لا يمكنهم ذلك.

قلنا: الفصاحة ليست بمقصورة على لغة دون أخرى. على أنّه يمكنهم أن يعرفوا ذلك على سبيل الجملة، إذا علموا أنّه تحدّى فصحاء العرب فأعجزهم، و في ذلك كفاية.

و أمّا القائلون بأنّ إعجازه بالفصاحة والنظم معاً، قالوا: إنّا رأينا النبي ﷺ أرسل التحدي إرسالاً وأطلقه إطلاقاً، والمتفاهم من الإطلاق هو التحدي بهما معاً، لأنّ العادة عند العرب جارية في التحدي باعتبار طريقة النظم مع الفصاحة، كما في تحدي شعراء العرب وخطبائهم في الشعر والخطابة، ليس في الفصاحة فقط وإنما هي مع نظمه العروضي وأسلوبه الإيقاعي أيضاً. هذا هو المتبادر إلى الذهن حينذاك من التحدي.

على أنّ التحدي لو كان بمجرد الفصاحة لوقعت المعارضة ببعض فصيح شعرهم أو بليغ كلامهم، إذ قد يخفى الفرق بين قصار السور و فصيح كلام العرب. فكان يجب أن يعارضوه، فإذا لم يفعلوا، فلاّتهم فهموا من التحدي مجموع الفصاحة وطريقة النظم معاً، إذ لم يجتمعا لهم، واختصاص القرآن بنظم يخالف سائر ضروب الكلام المعروفة عند العرب.

الغالب على قوم موسى عليه السلام السحر، فكانت معجزته العصا واليد البيضاء، فعرفوا، أنّه فوق متعاطاهم فأمنوا. وكذلك كان الغالب في زمن عيسى عليه السلام، فأظهر الله على يده إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص، ممّا لا يناله الطبّ فأمنوا به. فهكذا لتساكن زمن محمد ﷺ الغالب على قومه الفصاحة والبلاغة حتى كانوا لا يتفاخرون بشيء كتفاخرهم بها، جعل الله معجزته من ذلك القبيل، فأظهر على يديه هذا القرآن، و علم الفصحاء منهم أنّ ذلك ليس من كلام البشر، فأمنوا به. ولهذا جاء المخصوصون فأمنوا برسول الله ﷺ كالأعشى مدح رسول الله ﷺ بقصيدة وأراد أن يؤمن، فدافعه قريش وجعلوا يحدثونه بأسوأ ما يقدرون عليه، فلم يزالوا بالسعي حتى صدّوه. وجاء لبيد و آمن برسول الله ﷺ و ترك قبيل الشعر تعظيماً لأمر القرآن...

قالوا: و من خالفنا في هذا الباب يقول: إنّ المعجز قد يلتبس بالحيلة لكنّه إذا لم يكن طريق إلى الفصل بينهما، و هاهنا وجه من الفصل، منها: إنّ المعجز إنّما يظهر عند من يكون من أهل هذا الباب و يروّج عليهم، و الحيلة إنّما تظهر عند العوام و تروّج على الجهال.

فإن قيل: النبي ﷺ معوث إلى العرب و العجم،

وقد قال المرتضى: إنَّ التحدِّي وقع بالإتيان بمثله في فصاحته وطريقته في النظم، ولم يكن بأحد الأمرين، فلو وقعت المعارضة بشعر منظوم أو برجز منظوم أو بمنثور من الكلام ليس له طريقة القرآن في النظم، لم تكن واقعة موقعها، والصرفة على هذا إنَّما كانت بأن يسلب الله كل من رام المعارضة، للعلوم التي يتأتى معها مثل فصاحة القرآن وطريقته في النظم. ولهذا لا يصاب في كلام العرب ما يقارب القرآن في فصاحته ونظمه.

وأما القائلون بأنَّ إعجاز القرآن بالنظم المخصوص، قالوا: وجدنا الكلام منظوماً ومنثوراً و المنظوم هو الشعر، وأكثر الناس لا يقدرون عليه، فجعل الله معجز نبيّه النمط الذي يقدر عليه كلُّ أحد ولا يتعدّر نوعه في كلهم، وهو الذي ليس بمنظوم، فيلزم حجّته الجميع.

قال: والذي يجب أن يعلم - في العلم بإعجاز القرآن - هو أن يعلم مباني الكلام وأسباب الفصاحة في ألفاظها، و كَيْفِيَّة ترتيبها، وتباين ألفاظها، وكيفية الفرق بين النصيح والأفصح، والبلغ والأبلغ، وتعرف مقادير النظم والأوزان، وما به يبين المنظوم من المنثور و فواصل الكلام، ومقاطعها، ومبادئه، وأنواع مؤلفه و منظومه.

ثم ينظر فيما أتى به حتى يعلم أنّه من أيّ نوع هو، و كيف فضّل على ما فضّل عليه من أنواع الكلام، حتى يعلم أنّه من نظم مياين لسائر المنظوم، و نمط خارج من جملة ما كانوا اعتادوه فيما بينهم، من أنواع الخطب و الرسائل و الشعر و المنظوم و المنثور و الرجز و الخمس و المزدوج و العريض و القصير.

فإذا تأملت ذلك و تدبّرت مقاطعه و مفاتحه، و سهولة ألفاظه، و استجماع معانيه، و أنّ كلّ واحد منها لو غيّرت لم يمكن أن يؤتى بدلها بلفظة هي أوفق من تلك اللفظة، و أدلّ على المعنى منها، و أجمع للفوائد و الزوائد منها.

و إذا كان كذلك، فعند تأمل جميع ذلك، يتحقّق ما فيه من النظم اللائق، و المعاني الصحيحة التي لا يكاد يوجد مثلها على نظم تلك العبارة، و إن اجتهد البليغ و الخطيب.

قال: و في خواص نظم القرآن وجوه: أولها: خروج نظمها عن صورة جميع أسباب المنظومات، ولولا نزول القرآن لم يقع في خلد فصيح سواها، وكذلك قال عتبة ابن ربيعة لما اختاره قريش للمصير إلى النبي ﷺ، قرأ عليه حم السجدة، فلما انصرف قال: سمعت أنواع الكلام من العرب، فما شبّهته

بشي منها، إنّه ورد عليّ ماراعني. و نحوه ما حكي الله عن الجنّ. فلما عدّم وجود شبيه القرآن من انواع المنظوم، انقطعت اطماعهم عن معارضته.

و الخاصّة الثانية: في الروعة التي له في قلوب السامعين، فمن كان مؤمناً يجد شوقاً إليه و انجذاباً نحوه، و حكي أنّ نصرانياً مرّ برجل يقرأ القرآن فبكى فقيل له: ما أبكالك؟ قال: النظم.

و الثالثة: أنّه لم يزل غضّاً طريّاً لا يخلق ولا يملّ تاليه. و الكتب المتقدّمة عارية عن رتبة النظم، و أهل الكتاب لا يدعون ذلك إليها.

و الرابعة: أنّه في صورة كلام هو خطاب لرسوله تارة و لخلقة اخرى.

و الخامسة: ما يوجد من جمعه بين الأضداد، فإنّ له صفتي الجزالة و العذوبة و هما كالمضادّين.

و السادسة: ما وقع في أجزائه من امتزاج بعض انواع الكلام ببعض، و عادة ناطقي البشر تقسيم معاني الكلام.

و السابعة: أنّ كلّ فضيلة من تأسيس اللغة في اللسان العربي هي موجودة في القرآن.

و الثامنة: عدم وجود التفاضل بين بعض أجزائه من السور، كما في التوراة كلمات عشر تشتمل على الوصايا، يستحلفون بها لجلالة قدرها. وكذا في الإنجيل

أربع صحف، و محاميد و مساييح يقرأونها في صلواتهم.

و التاسعة: وجود ما يحتاج العباد الى علمه من اصول دينهم و فروعه، من التنبيه على طرق العقليات، و إقامة الحجج على الملاحظة و البراهمة و الشنوية، و المنكرة للبعث القائلين بالطبائع بأوجز كلام و أبلفه. فقيه من انواع الإعراب و العربية، و المحكم و المتشابه، و الحقيقة و المجاز، و الناسخ و المنسوخ. و هو مهيم على جميع الكتب المتقدّمة.

و العاشرة: وجود قوام النظم في أجزائه كلّها، حتى لا يظهر في شيء من ذلك تناقض و لا اختلاف، و له خواصّ سواها كثيرة. (١٣)

قال: و اعلم إنّه قد تضمّن القرآن - و الأحاديث الصحيحة - الإخبار عن الغيوب الماضية و المستقبلية، فأما الماضية فكالإخبار عن أقاصيص الأوّلين و الآخرين. من غير تعلّم من الكتب المتقدّمة، على ما ذكرنا.

و أمّا المستقبلية فكالإخبار عمّا يكون من الكائنات، و كان كما أخبر عنها على الوجه الذي أخبر عنها على التفصيل، من غير تعلق بما يستعان به على ذلك، من تلقين ملقّن و إرشاد مرشد، أو حكم بتقويم أو رجوع الى حساب. كالكسوف و الخسوف، و من غير اعتماد على

اصطراب و طالع، و ذلك قوله تعالى: «لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ» (١٤).

و كقوله: «مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ يَسِينٍ» (١٥).

و كقوله: «سَيَهَيِّمُ الْجَمْعُ وَ يُؤَلِّوْنَ الدُّبُرَ» (١٦).

و كقوله: «لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً» (١٧).

و كقوله: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا» (١٨).

و كقوله: «وَ عَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا - إِلَى قَوْلِهِ - قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا» (١٩).

و نحو ذلك من الآيات، و كان كلها كما قال.

و وجه آخر، و هو ما في القرآن - و الأحاديث - من

الإخبار عن الضمائر:

كقوله: «إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا» (٢٠)، من

غير أن ظهر منهم قول أو فعل بخلاف ذلك.

و كقوله: «وَ إِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَ يَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ» (٢١).

و كقوله: «وَ إِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَ تَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّكُوكَةِ تَكُونُ لَكُمْ» (٢٢) يخبرهم

بما يريدون في أنفسهم و ما يهتمون به.

و كعرضه تمنى الموت على اليهود في قوله:

«فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ - إِلَى قَوْلِهِ - وَ لَا يَتَمَنَّوْهُ

أَبْدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ» (٢٣) فعرفوا صدقه، فلم يجسر

أحدهم أن يتمنى الموت، لأنه ﷺ قال لهم: إن تمئتم الموت متم. فدل جميع ذلك على صدقه بإخباره عن

الضمائر (٢٤).

پی نوشت ها

١. شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار: ص ٥٨٦-٥٩٤.

٢. في كتابه (تمهيد الأصول) شرحاً على القسم النظري من جمل العلم و العمل، و قد طبع أخيراً (١٣٦٢ هـ) في جامعة طهران، و سنقل كلامه عند التعرض للقول بالصرفة.

٣. المذثر: ١٨ - ٢٤.

٤. الاقتصاد في أصول الاعتقاد: ص ١٦٦ - ١٧٤.

٥. بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ١٢١ - ١٥٤ ط بيروت.

٦. ستوافيك رسالة الزمخشري في إعجاز سورة الكوثر بحثاً مستوفياً كلياً عن إعجاز القرآن أولاً، و عن خصوص هذه السورة المباركة ثانياً...

٧. الكوثر: ٣.

٨. الصنوبر - كمصفور -: النخلة المنفردة من النخيل، و التي دقت من أسفلها و انجرد كزئبها و قُل حملها، ثم كتي عن الرجل الضعيف الذليل، بلا أهل و لا عقب و لا ناصر.

٩. بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ١٢١ - ١٢٥.

١٠. لعله في غير كتابه (أوائل المقالات) فقد ذهب فيه مذهب النظام كما يأتي.

١١. النساء: ٨٢

١٢. بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ١٢٧-١٣٠.

١٣. بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ١٣١-١٣٩. والخرائج والجرائح متقطعا:

ج ٣ ص ٩٧١-١١٠٦.

١٤. التوبة: ٣٣.

١٥. الروم: ٣-٤.

١٦. القمر: ٤٥.

١٧. الإسراء: ٨٨.

١٨. البقرة: ٢٤.

١٩. الفتح: ٢٠-٢١.

٢٠. آل عمران: ١٢٢.

٢١. المجادلة: ٨.

٢٢. انفال: ٧.

٢٣. الجمعة: ٦-٧.

٢٤. الخرائج والجرائح: ج ٣ ص ١٠٢٧-١٠٢٩ وراجع مختصره: ٢٤

ص ٢٤٧.



مركز تحقيقات کامپيوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی